

# الأخبار الضمان

الرحاحلة  
زيادة رواتب  
متقاعدي  
الضمان  
بنسبة  
%2.74

نشرة إخبارية - إلكترونية - شهرية (أيار - ٢٠١٩)

العدد الثاني عشر

الرحاحلة يفتتح المقر الجديد  
لضمان الطفيلة ويعلن ترقيته  
إلى فرع



مسلم: أدعوكم لعدم  
اللجوء إلى التقاعد المبكر

بالتعاون مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي  
الضمان تعقد ورشة إقليمية حول الوقاية من المخاطر المهنية

الصبيحي: دور الضمان يتعاظم في المناطق الفقيرة للحد  
من فقرها

Social Security Investment Fund's assets grow by %2,7 in 1st quarter

الضمان تصرف (1.9) مليون دينار بدل تعطل عن العمل عن شهر آذار

الناطق الرسمي: الضمان في وضع مالي مريح ومطلته تغطي  
%64 من قوة العمل

# الرحاحلة: زيادة رواتب متقاعدي الضمان بنسبة 2.74% وبكلفة سنوية (12) مليون دينار



أعلنت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن نسبة الزيادة السنوية لرواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي البالغة **2.74%** اعتباراً من **2019/5/1**.

وقال مدير عام المؤسسة الدكتور حازم الرحاحلة في مؤتمر صحفي عُقد في المؤسسة بحضور عدد من كبار موظفي المؤسسة ورئيس الجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي محمد عربيات للإعلان عن هذه الزيادة بأنها استحقاق قانوني، حيث نص قانون الضمان الاجتماعي رقم **1** لسنة **2014**

سيحصلون على هذه الزيادة كونهم أكملوا سن الستين للذكور أو الخامسة والخمسين للإناث، أو بسبب وفاة متقاعد المبكر، وأكد أن الزيادة المقررة سوف تُصرف ضمن رواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي لشهر أيار القادم.

وأضاف الرحاحلة بأن كل من يحصل على راتب تقاعدي بعد تاريخ **2019/5/1** سيتم ربط راتبه بالتضخم في شهر أيار من العام القادم.

وفيما يتعلق بالحد الأعلى للأجر الذي تحتسب على أساسه اشتراكات الضمان خلال عام **2019**، أشار الرحاحلة إلى أنه أصبح (**3328**) ديناراً بعد ربطه بالتضخم، كما أصبح الحد الأعلى لبدل التعطل عن العمل لعام **2019** بعد ربطه بالتضخم (**555**) ديناراً شهرياً. ومن الجدير ذكره أن زيادة التضخم التي صرفتها المؤسسة العام الماضي كانت بنسبة (**1.59%**).

من جانب آخر أشار الرحاحلة إلى أن مجلس إدارة المؤسسة وافق على تأجيل الأقساط الخاصة بسلف متقاعدي الضمان المستحقة عن شهر أيار القادم إلى ما بعد آخر قسط مستحق عليهم، دون ترتيب أي فوائد إضافية ناتجة عن هذا التأجيل، وذلك في إطار التسهيل على المتقاعدين والتخفيف من التزاماتهم المالية خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، ويشمل ذلك المستفيدين من هذه السلف وعددهم (**23**) ألف متقاعد حصلوا على سلف بقيمة إجمالية بلغت (**74**) مليون دينار. كما يأتي ذلك تماشياً من توجّهات الحكومة في التخفيف على المواطن خلال الشهر الفضيل، واستجابة لطلب عدد من الإخوة المتقاعدين والجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي التي خاطبت المؤسسة بهذا الخصوص.

على ربط راتب التقاعد وراتب الاعتلال بالتضخم أو بمعدل النمو السنوي لمتوسط الأجور أيهما أقل وبسقف عشرين ديناراً حداً أعلى وذلك في شهر أيار من كل سنة.

وأضاف بأن معدل النمو في مؤشر الأسعار للمستهلك (مقياس التضخم) لعام **2018** بلغ (**4.46%**) وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، وأن معدل النمو في متوسط الأجور بلغ (**2.74%**)، حيث إنّ متوسط أجور المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي لعام **2017** بلغ (**511**) ديناراً، فيما بلغ لعام **2018** (**525**) ديناراً وفقاً لبيانات المؤسسة، وبالتالي فإن معدل نمو متوسط الأجور هو (**2.74%**)، وبذلك قرّرت المؤسسة أن تكون زيادة رواتب التقاعد ورواتب الاعتلال بنسبة (**2.74%**) حيث نص القانون بأن تؤخذ النسبة الأقل، وسيكون سقف هذه الزيادة (**21.46**) ديناراً، بعد أن تم ربط السقف المحدد قانوناً بعشرين ديناراً بنسبة التضخم، حيث كان السقف في العام الماضي (**20.85**) ديناراً.

وبيّن الرحاحلة أن عدد المتقاعدين الذين سيستفيدون من هذه الزيادة بلغ (**95600**) متقاعداً على قيد الحياة، و(**109**) آلاف وريث مستحق بكلفة شهرية بلغت (مليون) و(**14**) ألف دينار، وبكلفة إجمالية سنوية لهذه الزيادة بقيمة (**12**) مليوناً و(**44**) ألف دينار، حيث بلغ متوسط الزيادة للمتقاعد (**7.75**) ديناراً.

وأشار إلى أن زيادة التضخم السنوية لمتقاعدي الضمان تشمل رواتب الشيخوخة والعجز الطبيعي الكلي والجزئي والعجز الإصابي الكلي (العجز الناشئ عن إصابة عمل)، والوفاة الطبيعية، والوفاة الإصابية، أما بخصوص رواتب التقاعد المبكر ورواتب العجز الإصابي الجزئي فتشمّلها زيادة التضخم عند إكمال كل متقاعد من أصحاب هذه الرواتب سن **60** عاماً بالنسبة للذكور و **55** عاماً بالنسبة للإناث، أو في حال الوفاة، مشيراً إلى أن (**44305**) متقاعدين مبكراً

## الرزاز يوجه بتقديم الخدمة المثلى لجمهور المؤسسة

# الراحلة يفتتح المقر الجديد لضمان الطفيلة ويعلن ترقيته إلى فرع



قال مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم راحلة أن المؤسسة تهدف إلى السعي الدائم لتقديم خدمات متميزة وفُضلى لجمهورها وذلك تنفيذاً لخطتها الاستراتيجية واستجابة لتوجيهات رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز وترجمة لبرنامج أولويات عمل الحكومة بتعزيز منظومة الخدمات المقدمة للمواطن وتسريعها وتخفيف الأعباء على متلقي الخدمة في كل مكان بالمملكة.

جاء ذلك خلال افتتاحه لمقر إدارة فرع ضمان الطفيلة الجديد بالتزامن مع عيد العمال العالمي بحضور محافظ الطفيلة بالوكالة

عماد الرواشدة ورئيس البلدية الدكتور عودة السوالقة وعدد من المسؤولين في المحافظة والذي يقع في مبنى بلدية الطفيلة الكبرى بوسط المدينة بعد أن قررت المؤسسة ترقيته من مكتب ضمان إلى إدارة فرع مساواته ببقية فروع الضمان في المحافظات الأخرى وتجهيزه لاستقبال المراجعين وتقديم خدمات تأمينية متكاملة للمنشآت والمؤمن عليهم.

وأكد الراحلة بأن هذا التحوّل من مكاتب إلى فروع والانتقال إلى أماكن ومواقع واسعة سيعالج مشكلة محدودية وضيق مساحة المكاتب من خلال إيجاد فروع مناسبة وأكثر اتساعاً بما ينسجم مع التزامها بلائحة حقوق متلقي الخدمة التي أقرتها المؤسسة وتراقب تطبيقها في جميع فروعها ومكاتبها والتي تضمّنت ضمن محاورها توفير الأماكن المناسبة لتقديم خدمة متميزة وفق أعلى معايير الجودة الممكنة وتتوافر على كافة الخدمات والتسهيلات لراحة مراجعي المؤسسة، وتمكين موظفيها من تقديم الخدمة اللائقة والمميزة لتلبية احتياجات جمهورها من المراجعين، إضافة إلى توسيع صلاحيات الفروع ورفع مستوى الجاهزية الفنية لها من خلال تحسين مهارات الاتصال لدى موظفيها، وتقديم الخدمة الشاملة والمتميزة وتجذير ثقافة خدمة العملاء وتحفيز الموظفين على رفع مستوى أدائهم والارتقاء به.

وبين أن توجه المؤسسة الحالي يسير نحو التطوير والحدّثة ومواكبة تكنولوجيا العصر، وصولاً إلى رضى متلقي الخدمة من مؤمن عليهم ومتقاعدين ومنشآت ومراجعين الذي يتصدر أولويات وقيم المؤسسة ويعد بمثابة ركيزة أساسية لا تنهاون بها وما يسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الثقة والعدالة ما بين المؤسسة وجمهورها في كافة المحافظات والمناطق على أرض الوطن.

وعبر الراحلة عن سعادته لما وصلت إليه المؤسسة من انتشار وتوسع جغرافي في مختلف محافظات المملكة خدمة للاقتصاد الوطني

ولأبناء المجتمع المحلي ليصبح للمؤسسة (22) فرعاً ومديرية ومكتباً، مشيراً أن تحويل مكتب الطفيلة إلى فرع سينعكس بالإيجاب على المحافظة بما سيقدمه من خدمات تأمينية تتمثل باستقبال طلبات التقاعد والتعويضات والأمومة والتعطل عن العمل ومتابعتها، واستقبال و صرف معاملات إصابات العمل، وإنجاز معاملات الاشتراك الاختياري وكذلك التفتيش على المنشآت وشمولها وتحصيل الاشتراكات ومتابعة المنشآت التي تتبع للفرع.

وأشار إلى أن هذا التحوّل إلى إدارة فرع سوف يفتح (5) شواغر جديدة لدعم الكادر البشري في الفرع وسوف تُملأ هذه الشواغر من أبناء الطفيلة بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية.

بدوره استعرض مدير ضمان الطفيلة أحمد محاسنة الخدمات التي يقدمها الفرع للجمهور، والمديريات والأقسام التي يضمها، مبيناً أن عدد المنشآت الفعالة التابعة للفرع تبلغ (933) منشأة يعمل فيها (3259) مؤمناً عليه على رأس عملهم حالياً، فيما يبلغ عدد المشتركين اختياريّاً الفعّالين (410) مشتركين.

وهناً الراحلة عمال الأردن بمناسبة عيد العمّال العالمي، مبيناً أن المؤسسة تعمل من أجل ضمان اجتماعي شامل يقدم حماية اجتماعية للفرد والأسرة ويهتم بكافة فئات المجتمع، ويشمل كافة الأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أصحاب العمل والشركاء المتضامنين العاملين في منشآتهم والعاملين لحسابهم الخاص.

ووجه رسالة شكر وتقدير واحترام إلى جميع العمّال كلّ حسب موقعه لما يبذلونه من جهد لإنتاج سلعة، أو تقديم خدمة، مبيناً أن العمل هو أداة الإنتاج ويساهم في ازدهار اقتصاد الدولة وأن العامل جزء مهم في سلسلة حلقات الإنتاج وتقديرنا له ولعمله يعطيه الثقة بنفسه ويحثّه على تقديم مزيد من العطاء، وبالتالي فقد سعت حكومات الدول إلى توفير الحماية الاجتماعية لطبقة العاملة، .....



..... وتحقيق الأمن الاقتصادي لهم ولأسرهم من خلال إيجاد مؤسسات تعنى بالتأمينات الاجتماعية التي ترعاهم، وتحفظ لهم حقوقهم.

وأفاد الرحالة أن الضمان الاجتماعي يوفر الحماية للعاملين في قطاعات العمل ومؤسساته الكبيرة والصغيرة على حد سواء وتأمينهم بالرواتب التقاعدية عندما يكملون مدد الاشتراك المطلوبة، وكذلك تأمين الحماية للعاملين ولأفراد أسرهم الذين يتعرضون للعجز أو الوفاة الطبيعية من خلال توفير رواتب الاعتلال أو الوفاة الطبيعية لهم ولأفراد أسرهم المستحقين، بالإضافة إلى حماية العاملين في قطاعات العمل الصغيرة من مخاطر إصابات العمل، وبخاصة الذين تنطوي أعمالهم وحرفهم على الكثير من المخاطر، وتوفير رواتب العجز الإصابي لهم أو رواتب الوفاة الإصابية للمستحقين من ورثتهم، إضافة إلى توفير

العناية الطبية الكاملة للمصابين.

واستثمر الرحالة هذه المناسبة بدعوة جميع العاملين على أرض المملكة على اختلاف جنسياتهم بالمبادرة إلى التأكد من شمولهم بالضمان الاجتماعي لما يشكله لهم ولأسرهم من حماية اجتماعية آنية ومستقبلية، مطالباً كافة أصحاب العمل في جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة بضرورة إشراك العاملين لديهم بالضمان امتثالاً لقانون الضمان الاجتماعي وكذلك الاهتمام بقضايا السلامة والصحة المهنية وضرورة توفير بيئة عمل آمنة لعمالهم في كافة القطاعات حفاظاً على حياتهم وسلامتهم، كما حث المغتربين الأردنيين في مختلف دول العالم على ضرورة الإسراع بالمبادرة إلى الاشتراك بصفة اختيارية بالضمان لمساواتهم بالعاملين على أرض الوطن.

## الضمان توقف رواتب (100) متقاعد مبكر من ذوي الرواتب العالية عادوا إلى العمل دون إبلاغها

المبكر على العودة إلى سوق العمل والشمول بالضمان من جديد إلا أن قلة منهم عادوا إلى العمل وقاموا بإبلاغ المؤسسة بعودتهم إلى العمل وتم شمولهم بالضمان واستطاعوا أن يجمعوا ما بين جزء من راتبهم التقاعدي مع أجرهم من العمل الجديد، كاشفاً أن عدد هؤلاء لا يزيد على (500) متقاعد، مشيراً أن قانون الضمان أجاز للأردني الحاصل على راتب التقاعد المبكر والذي لم يكمل سن الستين بالنسبة للذكر، أو سن الخامسة والخمسين بالنسبة للأنثى، العودة إلى سوق العمل مشمولاً بأحكام قانون الضمان مع الجمع بين نسبة من راتبه التقاعدي وأجره من العمل وفق شروط تتمثل في أن يكون المتقاعد قد انقطع عن العمل لمدة 24 شهراً من تاريخ تخصيص راتبه التقاعدي المبكر، وأن لا يعود للعمل في أي من المنشآت التي عمل فيها خلال السنة والثلاثين شهراً (اشتراكاً) الأخيرة السابقة على تقاعده المبكر، وأن يعود للشمول بالضمان عند عودته للعمل وكذلك أن لا يعود إلى العمل في أي من المهن التي صُنفت في قانون الضمان بأنها مهن خطيرة إذا كان تقاعده المبكر بناء على عمله في إحدى المهن الخطرة.

وأكد الصبيحي على ضرورة أن يقوم صاحب راتب التقاعد المبكر العائد للعمل بإبلاغ المؤسسة فور عودته للعمل من جديد، لكي يتم شموله بالضمان، وحتى لا يطالب بأي مبالغ رواتب تم دفعها له دون وجه حق مع الغرامات المترتبة في حال لم يتم إبلاغ المؤسسة واستمر في استحقاق راتبه المبكر كاملاً، وقال بأن المتقاعد مبكراً الذي يعود للعمل من جديد وانطبقت عليه شروط الجمع، يجمع بين جزء من راتبه المبكر يتراوح ما بين 45% إلى 85% مع أجره من العمل ويسقف ألف دينار حداً أعلى، وذلك تبعاً لسن المتقاعد عند عودته للعمل ولقيمة راتبه التقاعدي المبكر.

قال مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن المؤسسة بدأت بتنفيذ حملة تفتيش على المنشآت التي تُشغل متقاعدي ضمان مبكر دون أن تقوم بشمولهم بالضمان التزاماً بأحكام قانون الضمان الاجتماعي النافذ الذي سمح للمتقاعد مبكراً بالجمع بين جزء من راتبه التقاعدي مع أجره من العمل عند عودته لعمل مشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي وضمن شروط ووابط محددة في حال كان المتقاعد لا يزال دون سن الستين بالنسبة للذكر، ودون الخامسة والخمسين بالنسبة للأنثى، مما يُعدّ إسهاماً في تمكين المتقاعد المبكر من تحسين راتبه التقاعدي مستقبلاً، وتشجيعه على العودة إلى العمل لتحسين ظروف حياته المعيشية.

وأوضح الصبيحي أن الحملة تركز على متقاعدي المبكر ولا سيما أصحاب الرواتب التقاعدية العالية، كاشفاً أنه تم إيقاف رواتب التقاعد لحوالي (100) متقاعد مبكر يزيد راتب كل منهم على ألف دينار، من ضمنهم (5) متقاعدين يصل راتب كل منهم إلى بضعة آلاف، اكتشفت المؤسسة أنهم يعملون منذ فترة طويلة بعد استحقاقهم للتقاعد المبكر دون إبلاغها بذلك، ما يعدّ مخالفة صريحة لأحكام القانون، حيث ستقوم المؤسسة باسترداد مجموع الرواتب التقاعدية التي صرفتها لهم خلال فترة العودة للعمل مع فوائدها القانونية، مضيفاً أن المبالغ التي سيتم مطالبتهم بها تصل إلى مئات الآلاف من الدنانير، إضافة إلى مطالبة المنشآت التي قامت بتشغيلهم ولم تقم بشمولهم بالضمان بدفع غرامة بنسبة (30%) من مجموع الأجور التي صرفتها لهم عن الفترة التي عملوا فيها لديها، إضافة إلى كامل الاشتراكات المستحقة عن تلك الفترة والغرامات والفوائد المترتبة على ذلك وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

وأضاف بأنه وعلى الرغم من تشجيع المؤسسة لمتقاعدي

بالتعاون مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

## الضمان تعقد ورشة إقليمية حول الوقاية من المخاطر المهنية



المتعلقة بتأمين إصابات العمل، إضافة إلى اهتمام المؤسسة المتزايد في مجال السلامة والصحة المهنية وضمن استراتيجية متكاملة لرفع مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسة. وقال الناطق الرسمي باسم المؤسسة موسى الصبيحي بأن موضوع الوقاية من المخاطر المهنية يجب أن يشكل أولوية بالنسبة لمؤسسات وهيئات الضمان والتأمينات الاجتماعية، مشيراً أن مؤسسة الضمان الاجتماعي تعاملت مع موضوع إصابات العمل الناجمة عن الحوادث بصورة واضحة لكنها لم تتعامل بشكل مباشر مع الأمراض المهنية، مؤكداً أهمية موضوع الوقاية لتفادي إصابة العمل بهذه الأمراض.

من جانبه بين الدكتور بسام الصبيحي مدير مكتب ارتباط الدول العربية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في الأردن، بأن عقد هذه الورشة يأتي في إطار بناء قدرات الموارد البشرية للعاملين في الهيئات والمؤسسات المشاركة لوضع وتطوير أطر متكاملة في مجال السلامة والصحة المهنية في مكان العمل والاستخدام الآمن للتكنولوجيا في مجال الوقاية من المخاطر المهنية، والتركيز على أهمية نشر التوعية اللازمة حول قدرات وسلوكيات الأفراد في مكان العمل في مجال الوقاية من المخاطر المهنية لتحقيق أقصى درجات الحماية لأنفسهم من هذه المخاطر، والمساعدة في تطوير توجيهات وتعليمات واضحة وسهلة الاستخدام للوقاية من المخاطر المهنية.

ويشارك في الورشة ممثلو عن هيئات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في كل من الأردن وليبيا والكويت والجزائر وموريتانيا وسلطنة عمان.

افتتح مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحاحلة ورشة عمل بعنوان: «الوقاية من المخاطر المهنية» التي تنظمها المؤسسة بالتعاون مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA) وبالتنسيق مع مكتب ارتباط الدول العربية للجمعية في عمان.

وتهدف الورشة التي تعقد بمركز عصام العجلوني للتدريب في الإدارة العامة للمؤسسة وتستمر لثلاثة أيام، إلى التعريف بالدليل الخاص بالوقاية من المخاطر المهنية القائمة على استخدام المبادئ التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في هذا المجال، بالإضافة إلى تعريف المشاركين بأهداف المبادئ التوجيهية للجمعية بشأن الوقاية من المخاطر المهنية وتسليط الضوء على الإطار الخاص بها وكيفية تطوير إطار عمل للتعامل مع حالات الأمراض المهنية والسبل الكفيلة لتضمين هذه المبادئ في البرامج الوطنية.

ورحب الرحاحلة في كلمته الافتتاحية بالضيوف المشاركين من الدول العربية الشقيقة، وأكد على اهتمام المؤسسة بتنظيم مثل هذه الورش التي تأتي ضمن إطار نقل المعرفة وتوطينها وبناء قدرات العاملين وموظفي مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في الدول العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص، والتي تنسجم مع اهتمام المؤسسة وحرصها على التطبيق الأمثل لبرامج الوقاية من المخاطر المهنية وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء المهتمين بهذا الموضوع.

وأوضح أن موضوع الورشة يتوافق مع قيام مؤسسة الضمان بتطوير وتحسين خدماتها المقدمة بشكل عام خاصة تلك

## • منافع الضمان للكفاية الاجتماعية وليس للإثراء . • مليار و (19) مليون دينار فاتورة رواتب تقاعد الضمان لعام 2018



قال الناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن من أهم الإصلاحات التي تضمنها قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام 2014 ربط رواتب التقاعد بالتضخم سنوياً، وشمول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص إلزامياً بالضمان بعد أن كانوا محرومين من ذلك في التشريعات السابقة، لا سيما وأن شريحة كبيرة منهم يتعرضون لمخاطر عديدة في أعمالهم وبخاصة أولئك الذين يزاولون

مهناً وحرفاً خطرة مثل العاملين في المناطق الصناعية والحرفية، والسماح لصاحب راتب التقاعد المبكر بالجمع بين جزء من راتبه المبكر يتراوح ما بين 45% إلى 85% وفقاً لعمره وشريحة راتبه التقاعدي مع أجره من العمل في حال عودته إلى سوق العمل .  
وأضاف في محاضرة نظمها نادي شباب حوارة وأدارها رئيس النادي راتب شطناوي، أقيمت في مركز حوارة القرآني، بأن القانون وضع سقفاً للأجر الخاضع للضمان هو (3) آلاف دينار مع ربطه بالتضخم سنوياً؛ وذلك للحد من أية رواتب تقاعدية عالية مستقبلاً، ولتحقيق مزيد من العدالة بين المشتركين ولتمكين الجميع من الاستفادة من منافع الضمان بتوازن واعتدال، وبما يحقق اعتبارات الكفاية الاجتماعية لجميع المستفيدين وليس لإثراء فئة قليلة من ذوي الرواتب والأجور العالية على حساب الشريحة الأكبر من ذوي الأجور المتدنية والمتوسطة. كما سمح للأرملة المتقاعدة أو العاملة بالجمع بين راتبها التقاعدي أو أجرها من العمل ونصيبها كاملاً الذي يؤول إليها من زوجها المتوفى فيما كانت التشريعات السابقة تعطي الأرملة صاحبة راتب التقاعد أو العاملة 50 ديناراً فقط من نصيبها عن زوجها المتوفى.

وأكد الصبيحي بأن دور مؤسسة الضمان الاجتماعي أخذ يتنامى بصورة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة مع دخولها مرحلة التغطية الشاملة للعاملين في سوق العمل في كافة القطاعات الاقتصادية في المملكة بما يشمل كافة المنشآت التي تشغل عاملاً فأكثر، إضافة إلى شمول أصحاب العمل العاملين في منشآتهم، حيث وصل عدد المؤمن عليهم الفعالين إلى مليون و (296) ألف مؤمن عليه، يشكلون حوالي (64%) من قوة العمل في المملكة

(مشتغلون ومتعطلون عن العمل) من ضمنهم (67) ألف مشترك اختياريًا، كما وصل العدد التراكمي لمتقاعدي الضمان إلى (230) ألف متقاعد، بفاتورة تقاعد لشهر آذار الماضي زادت على (92) مليون دينار، كما بلغت فاتورة الرواتب التقاعدية لعام 2018 كاملاً (مليار) و (19) مليون دينار، يضاف إليها حوالي (90) مليون دينار نفقات تأمينية أخرى تشمل بدلات إجازة الأمومة وبدلات التعطل عن العمل ونفقات إصابات العمل وغيرها، دفعت خلال ذلك العام.

وأكد الصبيحي بأنه على الرغم من تزايد النفقات والالتزامات التقاعدية والتأمينية إلا أن الضمان في وضع مالي مريح، مشيراً أن الإيرادات التأمينية للمؤسسة لعام 2018 بلغت ملياراً و (743) مليون دينار بنسبة نمو 10.6% عن عام 2017، في حين بلغت النفقات التقاعدية والتأمينية لعام 2018 ملياراً و (110) ملايين دينار، مقارنة مع (966) مليون دينار لعام 2017، بنسبة نمو بلغت (15%) حيث حقق الضمان فائضاً تأمينياً لعام 2018 (وهو الفارق ما بين الإيرادات التأمينية والنفقات التأمينية) بقيمة (632) مليون دينار بنسبة نمو عن عام 2017 بلغت (7%)، مبيّناً أن الوضع المالي المريح والقوي هو الذي يعزز دور المؤسسة ويمكّنها من الوفاء بالتزاماتها المتنامية لكافة الأجيال، كما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية عبر استثمار أموال الضمان في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة الداعمة لاقتصادنا الوطني والقادرة على خلق فرص عمل للأردنيين.



## مسلم: أدعوكم لعدم اللجوء إلى التقاعد المبكر



أنس أبو اشتية- المركز الإعلامي

وجه المتقاعد منير محمد محمود مسلم رسالة إلى كافة العاملين المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي يدعوهم فيها إلى عدم اللجوء للتقاعد المبكر إلا للضرورة الملحة لأن في ذلك تخفيضاً للراتب وفقداناً مادياً كبيراً لهم عند احتساب رواتبهم التقاعدية.

وقال مسلم البالغ من العمر (53) سنة لقد تنقلت بالعمل في عدة أماكن مختلفة وكانت آخر فترة عمل لي في أمانة عمان الكبرى حيث قدمت استقالتي من العمل عام (2011) وتقدمت بطلب التقاعد المبكر من مؤسسة الضمان الاجتماعي وكانت خدمتي آنذاك (24) سنة، وآخر راتب كنت مشترك عليه لا يتجاوز (300) دينار وبعد إتمام معاملة التقاعد خصص لي راتب تقاعدي مقداره (226) ديناراً، مقدماً النصح لكل عامل ما زالت لديه القدرة على العمل بالاستمرار دون توقف وذلك من أجل حفظ كرامته وصحته النفسية والبدنية بالإضافة إلى زيادة راتبه التقاعدي مستقبلاً.

ودعا مسلم جميع المتقاعدين مبكراً خصوصاً أصحاب الرواتب التقاعدية المتدنية إلى ضرورة أن يبادروا بالحصول على عمل جديد في حال توفرت لديهم القدرة على العمل ليعاد شمولهم بمظلة الضمان الاجتماعي مرة أخرى، موضحاً أنه على اطلاع بالتعديلات الإيجابية التي أدخلت على قانون الضمان الاجتماعي والتي سمحت لصاحب راتب التقاعد المبكر بالجمع بين جزء من راتبه المبكر (يتراوح ما بين 45% إلى 85%) مع أجره من العمل في حال عودته إلى سوق العمل وانطبقت عليه شروط الجمع بين الأجر من عمله وجزء من راتبه وذلك من أجل رفع مقدار دخله الشهري بالإضافة إلى تمكنه من تحسين راتبه التقاعدي عند بلوغ سن الشيخوخة بتحقيق الشروط المرتبطة بهذا التأمين.

وأضاف مسلم إن المتقاعد على النظام المبكر يفقد ميزة كبيرة فهو لا يستحق الزيادة السنوية على الراتب المرتبطة بمعدل التضخم وسيبقى ينتظر إلى حين إكمال سن الشيخوخة حسب ما نصت عليه أحكام قانون الضمان وهذا الأمر سيؤدي راتبه التقاعدي كما هو دون زيادة مع مرور

السنوات.

## امتحان تنافسي لموظفي الضمان الاجتماعي في الجامعة الألمانية الأردنية

عقدت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في كلية العلوم الأساسية والإنسانية بالجامعة الألمانية الأردنية امتحان التقييم والتنافس لموظفيها من مختلف الفئات وذلك لملء مجموعة من شواغر الرتب الاشرافية والقيادية في المؤسسة، حيث تقدم للامتحان الذي أداره مندوبون عن المؤسسة ومهندسو مركز تكنولوجيا ونظم المعلومات بالجامعة ثمانية وسبعون موظفاً.

وقال مدير عام الضمان الاجتماعي الدكتور حازم رحاحلة أن المؤسسة تلتزم بمعايير واضحة وعادلة وشفافة في إسناد الرتب الاشرافية من خلال تنافس حرّ وضمن أسس واضحة للجميع، مبيناً أن عقد الامتحان في الجامعة الألمانية يأتي ضمن تنفيذ اتفاقية التعاون التي تم توقيعها بين المؤسسة والجامعة، معرباً عن شكره لما قدمته الجامعة الألمانية من تسهيلات لغاية تطوير العلاقات المهنية والعلمية والاستشارية المشتركة معها وتبادل المعلومات والخبرات، موضحاً أن الاتفاقية ستوفر مزيداً من الفرص الحقيقية للاستفادة من خبرة الجامعة في تقديم البرامج التدريبية المتخصصة.

من جانبها قالت رئيس الجامعة الألمانية الأردنية الدكتورة منار فياض أن هذا التعاون في مجال الامتحانات التنافسية لإشغال الوظائف الاشرافية بمؤسسة الضمان جاء ترجمة عملية وحقيقية لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها في شهر شباط من العام الحالي بين الجانبين والتي تستمر لمدة عامين، مضيفة أن الجامعة ستعزز شراكتها مع المؤسسة لإتاحة الفرصة أمام طلبة الدراسات العليا الدارسين فيها للاستفادة من المعلومات والبيانات التي ستقدمها مؤسسة الضمان لغاية تسهيل أعمالهم البحثية، إضافة إلى التنسيق والتشاور في مجال الدراسات والأبحاث والاستفادة من تراكم الخبرات لدى الجانبين. يشار إلى أن الاتفاقية المبرمة بين مؤسسة الضمان الاجتماعي والجامعة الألمانية الأردنية نصت على توثيق وتطوير التعاون المشترك في مجال الدراسات البحثية والعلوم الاقتصادية والمالية ومجالات تقديم البرامج التدريبية، بالإضافة إلى تقديم كافة التسهيلات الممكنة لغايات تطوير العلاقات المهنية والعلمية والاستشارية المشتركة.

## الضمان: لبالغي الشيخوخة الاستفادة من حسابهم في التعطل لشراء السنوات اللازمة لتقاعدهم

2018 بنسبة 1.59%. وسوف تعلن المؤسسة مطلع شهر أيار القادم عن نسبة زيادة رواتب التقاعد للعام الحالي التي ستكون أفضل مما كانت عليه العام الماضي.

وأشار الصبيحي أن الراتب التقاعدي هو حق مشروع لكل شخص حقق شروط استحقاق الراتب التقاعدي مؤكداً أن المؤسسة لا تقوم بالحجز على هذا الراتب إلا لدين النفقة أو دين المؤسسة وبما لا يتجاوز ربع الراتب التقاعدي.

وأوضح الصبيحي بأن قانون الضمان أتاح عدة خيارات للمؤمن عليه عند بلوغ سن الشيخوخة مع عدم إكمال المدة اللازمة للتقاعد، وهي الاستمرار بالشمول بالضمان الى حين اكمال مدة الخمسة عشر عاماً اللازمة كاشتراك بالضمان لاستحقاق راتب الشيخوخة سواء من خلال العمل لدى منشأة أو من خلال الاشتراك الاختياري، أو شراء المدة المتبقية شريطة أن يكون للمؤمن عليه اشتراكات فعلية لا تقل عن سبع سنوات، أو طلب الحصول على تعويض الدفعة الواحدة عن فترة اشتراكاته السابقة إذا لم يكن مكماً للمدة المطلوبة لاستحقاق راتب التقاعد.

وأشار أن المؤسسة تعاني من تزايد نسب طالبي التقاعد المبكر، حيث زاد العدد التراكمي لمتقاعدي المبكر على (111) ألف متقاعد من إجمالي المتقاعدين البالغ عددهم (230) ألف متقاعد، موضحاً أن الإقبال المتزايد على التقاعد المبكر شكّل اختلالاً تأمينياً، علماً بأن التقاعد المبكر أتيح أساساً للعاملين في المهن الخطرة، كما تمّ وضع ضوابط لهذا النوع من التقاعد في التشريع بهدف تقليل الإقبال عليه؛ كونه يضر بالمتقاعد نفسه أولاً، ومن ثم المركز المالي للضمان، والمجتمع والاقتصاد ككل.

من جانبه بيّن رئيس الجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي محمد عربيات قدّم شرحاً تعريفاً بالجمعية أن الجمعية التي وصل عدد المنتسبين إليها من المتقاعدين إلى 2000 عضو حتى الآن تعمل على ترسيخ العلاقة التشاركية مع مؤسسة الضمان لخدمة كافة متقاعدي الضمان مؤكداً على عمق العلاقة مع المؤسسة والتواصل الدائم معها، والذي تعزز بتوقيع مذكرة تفاهم تقوم مؤسسة الضمان بموجبها باستيفاء اشتراكات عضوية الجمعية من رواتب المتقاعدين المنتسبين لها وتحويلها إلى حسابها، بالإضافة إلى مذكرة أخرى فيما يخص اقتطاع الاشتراك الشهري بعقد التأمين الصحي الذي تقدمه الجمعية لمنتسبيها. كما أشار إلى أن الجمعية قدّمت إلى المؤسسة العديد من المطالب التي تهدف إلى تحسين رواتب متقاعدي الضمان وإعادة النظر بزيادة التضخم السنوية بحيث تأخذ بالاعتبار متقاعدي المبكر وأصحاب الرواتب المتدنية، وكذلك تطبيق التأمين الصحي.

يشار الى ان المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تمنح لمتقاعديها عشرة أنواع من الرواتب التقاعدية.

وتخلل اللقاء العديد من المداخلات التي طرحها الحضور وتم الرد عليها بكل شفافية ووضوح.

عقدت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالشراكة مع الجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان لقاءً حوارياً مع متقاعدي الضمان والمقبلين على التقاعد في محافظة جرش، بحضور رئيس الجمعية محمد عربيات.

وبيّن مدير المركز الإعلامي الناطق الرسمي باسم المؤسسة موسى الصبيحي خلال اللقاء الذي عقد في قاعة بلدية جرش الكبرى أن هذا اللقاء يأتي ضمن نهج المؤسسة في التواصل مع متقاعديها في جميع محافظات المملكة للتداول معهم والاستماع إلى قضاياهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم إضافة إلى اطلاعهم على أوضاع مؤسستهم ومستجداتها وتوجهاتها باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة.

وأضاف الصبيحي أن مؤسسة الضمان تبذل ما بوسعها من أجل تقديم الخدمة المتميزة لجمهورها من مشتركين ومتقاعدين، وهي حريصة على التواصل الدائم مع متقاعديها والتعاون في كل ما يصب في مصلحتهم، وبأن لا تنقطع علاقاتها بمتقاعديها بمجرد استحقاقهم الرواتب التقاعدية، بل الاستمرار في تقديم الخدمة المتميزة لهم بما يتوافق مع قيم ومبادئ المؤسسة وتطلعاتها لتطوير خدماتها والارتقاء بها.

وبيّن الصبيحي أن المؤسسة طرحت مجموعة من الخدمات للمتقاعدين تمثلت بتقديم سلف لمتقاعدي الضمان تصل الى عشرة أضعاف الراتب التقاعدي وبسقف عشرة آلاف دينار بهدف تحسين حياتهم المعيشية وتشجيعهم على تطوير مشروعات تنموية خاصة بهم تدر عليهم دخلاً، وقد استفاد منها حتى تاريخه ما يقرب من (22691) متقاعداً بمبلغ إجمالي وصل إلى (74) مليون دينار، مضيفاً أن لدى المقبلين على تقاعد الشيخوخة فرصة للاستفادة من مدخراتهم في حساب التعطل عن العمل لشراء ما يلزمهم من سنوات، كما أنه يمكن للمتقاعد الذي سبق وأن استفاد من السلف التي تقدمها المؤسسة لمتقاعديها والذي قام بتسديد أقساط نصف مدة السلفة أن يطلب سلفة جديدة وذلك ضمن الشروط المحددة في تعليمات السلف المتبعة في المؤسسة، من جانب آخر فقد رفعت المؤسسة مؤخراً نفقات الجنائز للمؤمن عليه الذي يتوفى على رأس عمله من 500 دينار إلى 700 دينار سواء أكانت الوفاة طبيعية أو ناتجة عن إصابة عمل. كما أن للمؤمن عليه الذي بلغ سن الشيخوخة ولم تتوفر له مدة الخمسة عشر عاماً لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة أن يطلب سلفة من الضمان لشراء المدة المتبقية ثم تقسّط قيمتها على راتبه التقاعدي الذي سيخصص له فيما بعد. وأشار الصبيحي بأن قانون الضمان ربط الرواتب التقاعدية ورواتب الاعتلال بالتضخم في شهر أيار من كل عام، بهدف تنظيم مسألة زيادة الرواتب، والحفاظ على قوتها الشرائية وقدرتها على توفير الحياة الكريمة لأصحابها وأفراد أسرهم حيث حصلت المؤسسة عام 2012 على جائزة أفضل الممارسات العالمية في موضوع ربط الرواتب التقاعدية بالتضخم من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، مشيراً إلى أنه قد تم زيادة رواتب التقاعد في شهر أيار



# الناطق باسم الضمان: عودة متقاعدي المبكر إلى سوق العمل يحسن رواتبهم التقاعدية مستقبلاً



واصلت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لقاءاتها مع المتقاعدين والمقبلين على التقاعد في مختلف محافظات المملكة بالشراكة مع الجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي، ضمن نهجها في التواصل مع متقاعديها للتداول معهم والاستماع إلى قضاياهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم إضافة إلى اطلاعهم على أوضاع مؤسستهم ومستجداتها وتوجهاتها باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة.

وقال مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة موسى الصبيحي خلال اللقاء الحواري الذي عقد في غرفة

تجارة إربد مع متقاعدي الضمان والمقبلين على التقاعد في المحافظة وبحضور رئيس الجمعية محمد عريبات، أن المؤسسة ملتزمة بزيادة رواتب متقاعديها وفقاً لنسب التضخم أو النمو بالأجور أيهما أقل في شهر أيار من كل عام وأنها ستعلن عن نسبة الزيادة لهذا العام في مطلع شهر أيار القادم كاشفاً أنها ستكون أفضل من زيادة العام الماضي، وأضاف بأن عدد متقاعدي الضمان زاد على (230) ألف متقاعد وأن متوسط أعمارهم عند استحقاقهم للتقاعد كان (52) عاماً.

وحتّى الصبيحي متقاعدي المبكر إلى العودة إلى سوق العمل وإبلاغ المؤسسة بعودتهم بهدف تحسين رواتبهم التقاعدية مستقبلاً، مشيراً إلى أن عدد متقاعدي المبكر الذين عادوا إلى سوق العمل وتم شمولهم بالضمان من جديد لا يزيد على (500) متقاعد مبكر فقط، بالرغم من أن قانون الضمان أجاز للأردني الحصول على راتب التقاعد المبكر والذي لم يكمل سن الستين بالنسبة للذكر، أو سن الخامسة والخمسين بالنسبة للأنثى، العودة إلى سوق العمل والجمع بين جزء من راتبه التقاعدي وأجره من العمل بنسبة تتراوح ما بين (45% إلى 85%) من راتبه التقاعدي وضمن شروط ووابط حددها هذا القانون.

ونوّه إلى أن المؤسسة لا تشجع على التقاعد المبكر لما يشكله من استحقاق راتب تقاعدي منخفض، إضافة إلى أن نسبة الخصم على راتب التقاعد المبكر المستحق غير مستردة عند العودة إلى العمل، عدا عن أن المتقاعد مبكراً لا يستحق الزيادة السنوية على راتبه التقاعدي المرتبطة بالتضخم إلا بعد إكماله سن الشيخوخة.

وقال بأن المؤسسة تقدم سلفاً لمتقاعديها حالياً تصل إلى عشرة أضعاف الراتب التقاعدي وبسقف عشرة آلاف دينار، وأنها ستستمر في ذلك وستسعى إلى إيجاد نظام سلف متوافق مع الشريعة

الإسلامية.

وأشار إلى أن عام 2018 شهد تقاعد (3956) مؤمّن عليه تقاعد شيخوخة فيما شهد تقاعد (10074) مؤمّن عليه تقاعداً مبكراً بالإضافة إلى (2034) متقاعداً بسبب العجز أو الوفاة. وبين الصبيحي أن المؤسسة أتاحت للمؤمّن عليه الذي يبلغ سن الشيخوخة ولم تتوفر له مدة الاشتراكات اللازمة للحصول على الراتب التقاعدي أن يطلب سلفة على حساب راتبه التقاعدي لشراء المدة المتبقية له إضافة إلى استخدام رصيده في حساب التعطل عن العمل لشراء هذه المدة وبالتالي تمكينه من الحصول راتب تقاعد الشيخوخة مشيراً أن عدد المتقاعدين الذين حصلوا على سلف لغايات شراء سنوات متبقية لهم بلغ (200) متقاعد.

من جانبه قدّم رئيس الجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي محمد عريبات شرحاً تعريفاً بالجمعية وأهدافها، مبيّناً أن النظام الداخلي للجمعية يؤكد على ترسيخ العلاقة التشاركية المبنية على الحوار البناء مع مؤسسة الضمان لخدمة هذا القطاع مشيراً إلى إن الجمعية قد قدّمت إلى المؤسسة العديد من المطالب التي تهدف إلى تحسين رواتب متقاعدي الضمان وإعادة النظر بزيادة التضخم السنوية بحيث تأخذ بالاعتبار متقاعدي المبكر وأصحاب الرواتب المتدنية بصفتها البيت والمرجعية التي تهتم بشؤون متقاعدي الضمان الاجتماعي ومتابعة كل ما يتعلق بحقوقهم مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وأية جهة أخرى

وتخلل اللقاء العديد من المداخلات تضمنت أسئلة واستفسارات الحضور من المتقاعدين والعاملين في القطاعين العام والخاص تم الرد عليها بكل شفافية ووضوح.

## الضمان تصرف (1.9) مليون دينار بدل تعطل عن العمل عن شهر آذار

يكون له فترة اشتراك بالضمان لا تقل عن (36) اشتراكاً وأن يكون مشمولاً بهذا التأمين في الشهر الأخير السابق على تعطله عن العمل، ويُصرف له بدل التعطل لمدة لا تزيد على ستة أشهر وفقاً لفترة اشتراكه بالضمان، حيث يستفيد من بدل التعطل عن العمل لثلاث مرات طيلة فترة شموله بالضمان شريطة أن يتوفر له فترة اشتراك لا تقل عن (36) اشتراكاً بين كل مرة وأخرى ويصرف له في الشهر الأول (75%) من آخر راتب كان مشتركاً على أساسه بالضمان، و (65%) للشهر الثاني، و (55%) للشهر الثالث، و (45%) لكل من الأشهر الرابع والخامس والسادس ويسقف (531) ديناراً في الشهر الواحد حالياً.

وأفاد الصبيحي بأن المؤسسة كانت قد دعت سابقاً المؤمن عليهم المشمولين بتأمين التعطل عن العمل إلى المبادرة بطلب الحصول على بدل التعطل عن العمل في حال انتهاء خدماتهم لدى المنشآت التي يعملون فيها، ما لم يكونوا قد التحقوا مباشرة بالعمل لدى منشآت أخرى للاستفادة من هذا التأمين ريثما يجدوا فرصة عمل جديدة، مشيراً إلى أن المؤمن عليه يبقى خلال فترة استفادته من بدل التعطل عن العمل تحت مظلة الضمان دون انقطاع.

قال مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي إن المؤسسة قامت بإبلاغ (6411) مؤمن عليه من المستحقين لبدل تعطل عن العمل عبر رسالة نصية تخبرهم فيها بمراجعة فروع بنك الإسكان لاستلام مستحقاتهم عن بدل التعطل عن العمل لشهر آذار الماضي اعتباراً من اليوم الاثنين الأول من نيسان.

وأكد الصبيحي بأن هذه الخدمة تأتي ضمن الخطة التطويرية للخدمات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسة لجمهورها وذلك بهدف تخفيف الأعباء وتوفير الجهد والوقت على المؤمن عليهم، سعياً من المؤسسة إلى تحسين مستوى الخدمات بما يحقق الرضى لمتلقيها ويعزز الثقة بين المؤسسة وجمهورها، مبيناً أن القيمة الإجمالية لهذه المستحقات بلغت مليون و(903) آلاف دينار.

وأوضح أن تأمين التعطل عن العمل بدأ تطبيقه في 2011/9/1 على المؤمن عليهم المشمولين بأحكام قانون الضمان باستثناء موظفي الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، ومنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والمشاركين اختياريًا، بحيث يستفيد المؤمن عليه من هذا التأمين في حال تعطله عن العمل شريطة أن

## الضمان: (4) آلاف اشتراك اختياري بالضمان خلال الربع الأول من العام الحالي

كريمة وآمنه، مبيناً بأن الفئات التي يحق لها الاشتراك بالضمان بصفة اختيارية تتمثل بأي أردني، شريطة إكماله سن السادسة عشرة، ولم يتجاوز سن الستين للذكر وسن الخامسة والخمسين للأنثى في حال كان اشتراكه بالضمان للمرة الأولى، وكذلك المؤمن عليه الأردني الذي كان مشمولاً سابقاً بالضمان وتم إيقاف الاقتطاع عنه، ويرغب بالشمول مجدداً بصفة اختيارية، وهذا متاح أيضاً لمن أكمل سن (60) للذكر وسن (55) للأنثى أو تجاوزها وله اشتراكات سابقة إذا لم تكن قد سويت حقوقه بالضمان عن هذه الاشتراكات، كما أتيح هذا الاشتراك أيضاً لربّات المنازل الأردنيات المتفرغات لشؤون الأسرة أو السيدات اللواتي يدرن مشروعاتهنّ الصغيرة من داخل المنزل سواء كنّ مقيمات أو مغتربات، مبيناً أن المنتسب للضمان بصفة اختيارية يلتزم بأداء الاشتراكات الشهرية بنسبة 17.5 بالمئة شهرياً من الأجر المشترك بموجبه.

وأضاف أن المؤسسة اتاحت خدمات الاشتراك الاختياري لجمهورها إلكترونياً مما فيها تعبئة طلب الاشتراك مباشرة من زاوية الخدمات الإلكترونية على موقعها (www.ssc.gov.jo) لمن ليس له فترات اشتراك سابقة بالضمان، أو من خلال التسجيل بالموقع الإلكتروني أولاً لمن له فترات اشتراك سابقة ومن ثم الدخول على زاوية الخدمات الإلكترونية وتعبئة طلب الاشتراك، أو من خلال تطبيق الضمان على الهاتف الذي باسم (الضمان الاجتماعي الأردني)، موضحاً أن المؤسسة اتاحت أيضاً تسديد قيمة الاشتراكات الشهرية المستحقة للمنشآت والأفراد من خلال خدمة الدفع الإلكتروني عبر (أي فواتيركم).

قال مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي أن المؤسسة تلقت (4069) طلب اشتراك اختياري إلكتروني منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر آذار الماضي مقارنة مع (2719) طلب لنفس الفترة من عام 2018، مشيراً بأن الطلبات التي تلقتها المؤسسة للمؤمن عليهم الأردنيين تم استقبالها من (40) دولة حول العالم، حيث يُعدّ المؤمن عليه مشمولاً بأحكام قانون الضمان اعتباراً من بداية الشهر التالي للشهر الذي تقدم فيه بطلب الاشتراك الاختياري بعد موافقة المؤسسة على طلبه، على أن يتم تسديد اشتراك الشهر الأول على الأقل خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي لتاريخ الشمول وبخلاف ذلك يعتبر الطلب لاغياً.

وأشار إلى أن الاشتراك الاختياري بالضمان الاجتماعي مكّن (38) ألف مشترك أردني من الحصول على راتب التقاعد ويشكلون ما نسبته (16.5%) من العدد التراكمي لمتقاعدي الضمان، مبيناً أن عدد طلبات الإيقاف لمؤمن عليهم ضمن هذا الاشتراك بلغ (1321) طلباً في الوقت الذي بلغ فيه عدد طلبات تعديل الزيادة السنوية على راتب الشمول (3753) طلباً خلال الربع الأول من هذا العام.

وشدد الصبيحي على أهمية الاشتراك بالضمان الاجتماعي بصفة اختيارية لكل مواطن أردني لا يعمل في سوق العمل النظامية داخل الأردن لتمكينه من الاستفادة من المنافع التأمينية التي تضمنها هذا الاشتراك من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء كالرواتب التقاعدية، ورواتب الاعتلال، وبما يوفر له ولأسرته من مظلة حماية اجتماعية

## الناطق باسم الضمان: ما تصرفه المؤسسة من بدلات تعطل عن العمل لا تسترد

التعطل إضافة إلى ريعه الاستثماري، مخصصاً منه أية مبالغ تم صرفها له كبدلات تعطل عن العمل أثناء فترة اشتراكه بالضمان. وأضاف بأن يشترط للاستفادة من هذا التأمين أن يكون للمؤمن عليه فترة اشتراك بالضمان لا تقل عن (36) اشتراكاً وأن يكون مشمولاً بهذا التأمين في الشهر الأخير السابق على تعطله عن العمل، ويُصرف له بدل التعطل لمدة لا تزيد على ستة أشهر وفقاً لفترة اشتراكه بالضمان، حيث يصرف له في الشهر الأول (75%) من آخر راتب كان مشتركاً على أساسه بالضمان، و (65%) للشهر الثاني، و (55%) للشهر الثالث، و (45%) لكل من الأشهر الرابع والخامس والسادس ويسقف (531) ديناراً في الشهر الواحد حالياً. وقد أتاح القانون للمؤمن عليه أن يستفيد من بدل التعطل عن العمل لثلاث مرات طيلة فترة شموله بالضمان شريطة أن يتوفر له فترة اشتراك لا تقل عن (36) اشتراكاً بين كل مرة وأخرى. وقال بأن العدد التراكمي للمؤمن عليهم الذين استفادوا من بدلات التعطل عن العمل منذ تطبيق هذا التأمين عام 2011 وصل إلى (78) ألف مؤمن عليه ومبلغ إجمالي وصل إلى (67) مليون دينار، وتقوم المؤسسة حالياً بتحويل المبالغ المستحقة كبدل تعطل عن العمل إلى مستحقيها من المؤمن عليهم من خلال فروع بنك الإسكان وذلك بإرسال رسالة نصية للمؤمن عليه لمراجعة أي من فروع بنك الإسكان واستلام مستحقاته، حيث قامت مؤخراً بتحويل (7196) دفعة مالية كبديل تعطل عن العمل للمؤمن عليهم المستحقين بقيمة (2) مليون و (175) ألف دينار كمستحقات عن شهر آذار الماضي، وبمتوسط (302) دينار للمستحق الواحد.

أوضح مدير المركز الإعلامي والناطق باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن بدلات التعطل عن العمل التي تصرفها المؤسسة تخص المؤمن عليهم المشتركين بالضمان والعاملين في منشآت القطاع الخاص ممن يتعطلون مؤقتاً عن العمل، وبناءً على طلب يتقدمون به للمؤسسة للحصول على هذا البدل عن الأشهر التي يتعطلون فيها وضمن شروط وضوابط حددها القانون، وأن ما تصرفه المؤسسة من مبالغ مالية لمستحقي هذه البدلات هي مبالغ غير مستردة ولا تطالب المؤمن عليهم بإعادتها إلا في حال ثبت أن المؤمن عليه تقاضى أيضاً من هذه البدلات دون وجه حق. وأشار إلى أن الهدف من تأمين التعطل عن العمل هو توفير دخل للمؤمن عليه يحافظ على وتيرة إنفاقه أثناء فترة التعطل عن العمل بما يمكنه من البحث عن فرصة عمل أخرى ويلتحق بها، ويحافظ على استمرارية بقاء المؤمن عليه تحت مظلة الضمان طيلة الأشهر التي يتقاضى عنها بدل تعطل، كما يساعد هذا التأمين على إعادة هيكلة وتكييف سوق العمل بما يحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في القطاع الخاص.

وقال الصبيحي بأن الاشتراكات الشهرية المترتبة على تأمين التعطل عن العمل الذي يشمل كافة المؤمن عليهم العاملين في منشآت القطاع الخاص هي بنسبة واحد ونصف بالمائة من أجر المؤمن عليه، حيث تتحمل المنشأة نصف بالمائة من هذا الأجر، وتقتطع واحد بالمائة من أجر العامل، ويتم توريد النسبة كاملة إلى الضمان، حيث يعتبر إيراد هذا التأمين حساباً ادخارياً للمؤمن عليه، ويتم تسوية حقوقه من هذا الحساب عند خروجه نهائياً من أحكام قانون الضمان، فيعاد له الرصيد المتراكم في حسابه عن تأمين



المؤسسة العامة  
للضمان الاجتماعي  
Social Security Corporation  
ضمان ... مستقبلك

### بمناسبة عيد العمال العالمي

## كل عام و سواعد العمل بألف خير

## نبارك جهودكم المخلصة في بناء أردننا العزيز

### حمايتكم مسؤوليتنا

المركز الإعلامي  
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

النافذة الهاتفية المجانية: 0800 22025

الموقع على الإنترنت: www.ssc.gov.jo



www.facebook.com/jordanssc

النافذة الهاتفية: 5008080 (6) (962) +

البريد الإلكتروني: webmaster@ssc.gov.jo



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني / يوتيوب



## نسعى إلى «ضمان لكل مواطن» وندعو الخطباء والوعاظ لترسيخ ثقافة العمل وليس التقاعد

### التقاعد المبكر أصبح ظاهرة و (48%) من متقاعدي الضمان على نظام المبكر

وحذّر من ظاهرة التهرب عن الشمول بالضمان بصورها المختلفة التي تؤثر سلباً على الأمن الاجتماعي والاقتصادي كونها تحرم العاملين من الاستفادة من منافع الضمان، وتؤدي إلى ضياع حقوق الأفراد والأسر عند مواجهة المخاطر الاجتماعية، وانخفاض مستوى معيشة الأسرة عند انقطاع دخل معيها، وإلى الإخلال بمبدأ العدالة في الحقوق، وانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع، وتعريض حياة الكثيرين للفقر نتيجة خروج أشخاص من سوق العمل دون الحصول على رواتب تقاعدية أو تعرّضهم للعجز دون الحصول على رواتب الاعتلال، أو تعرّضهم للوفاة دون تمكين ذويهم من الحصول على رواتب تصون كرامتهم وتوفير لهم معيشة لائقة، مشيراً أن عدد الورثة المستحقين الذين يتقاضون أنصبة من مؤمن عليهم أو متقاعدين متوفين وصل حالياً إلى (109) آلاف مستحق، فيما وصل العدد التراكمي لمتقاعدي الضمان إلى (230) ألف متقاعد.

وأشار الصبيحي إلى أن التقاعد المبكر أصبح ظاهرة الآن، ولها آثار سلبية على سوق العمل والاقتصاد الوطني نتيجة انسحاب فئات كبيرة ذات خبرات ومؤهلات عالية من سوق العمل، كاشفاً أن عدد متقاعدي المبكر زاد على (111) ألف متقاعد مبكراً يُمثّلون (48%) من إجمالي متقاعدي الضمان، وهي نسبة عالية جداً تؤدي إلى استنزاف في فاتورة التقاعد حيث يستحوذ متقاعدو المبكر على (59%) من الفاتورة الشهرية للرواتب التقاعدية بمبلغ يصل إلى (54.5) مليون دينار من أصل (92) مليون دينار وفقاً لفاتورة الرواتب التقاعدية لشهر آذار الماضي، مؤكداً أن التقاعد المبكر في كل الأنظمة التأمينية في العالم تم تصميمه لخدمة العاملين في المهن الخطرة، معرباً عن أمله في أن يقتصر التقاعد المبكر مستقبلاً على العاملين في المهن الخطرة فقط، وهي المهن التي حدّتها الأنظمة التأمينية في جدول خاص صادر بموجب القانون.

وأوضح بأن قانون الضمان الحالي سعى إلى تحقيق الكفاية الاجتماعية للمتفعين وتعزيز العدالة والتكافلية فيما بين الجيل الواحد أولاً، ثم فيما بين الأجيال المتعاقبة من خلال عدد من الإصلاحات أهمها ربط رواتب التقاعد بالتضخم سنوياً، وشمول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص بعد أن كانوا محرومين من الاشتراك الإلزامي بالتأمينات، والسماح لصاحب راتب التقاعد المبكر بالجمع بين جزء من راتبه المبكر (يتراوح ما بين 45% إلى 85%) مع أجره من العمل في حال عودته إلى سوق العمل، والعمل بالأحكام الخاصة بالتقاعد المبكر للعاملين في المهن الخطرة، والتوسّع في الأمراض المهنية، والانحياز إلى ذوي الرواتب والأجور التي تقل عن (1500) دينار في معادلة احتساب الراتب التقاعدي، ووضع سقف للأجر الخاضع للضمان هو (3) آلاف دينار، مع ربطه بالتضخم سنوياً؛ وذلك للحد من أية رواتب تقاعدية عالية، ولتحقيق العدالة بين المشتركين للاستفادة من منافع الضمان بتوازن، وبما يحقق اعتبارات الكفاية الاجتماعية

أكد مدير المركز الإعلامي والناطق باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي على أهمية الضمان الاجتماعي لكل مواطن ولكل إنسان عامل كمظلة حماية اجتماعية للعاملين من المخاطر التي يتعرضون لها، مبيّناً أن الضمان وُجد لحماية العامل وصاحب العمل وتوطيد العلاقة بينهما بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي لأبناء المجتمع، ودعا خلال لقائه خطباء المساجد والأئمة والوعاظ في مديرية أوقاف عمان الأولى بحضور مساعد مدير الأوقاف إبراهيم بكر الخطباء والوعاظ إلى حث كافة أصحاب العمل على الالتزام بمسؤولياتهم الوطنية والقانونية وإعطاء حقوق الطبقة العاملة التي دعا إليها الإسلام، ونصت عليها التشريعات ولا سيّما حقهم في الضمان الاجتماعي، والأجور العادلة، وبيئة العمل اللائقة، ومنها توفير متطلبات السلامة والصحة المهنية في بيئات العمل.

وأوضح بأن الضمان الاجتماعي كتشريع وحق إنساني أساسي، يُشجّع على العمل، ليس فقط لإشباع حاجة الفرد الاقتصادية، وإنما أيضاً لتحقيق استقلاله الذاتي وصون كرامته الإنسانية، ويكتمل هذا الحق بحصول العامل على حقه بالضمان الاجتماعي لتمكينه من مواجهة الحالات التي يفقد فيها عمله عند مواجهة أي شكل من أشكال المخاطر الاجتماعية كالعجز والشيخوخة والمرض والوفاة، مشيراً بأن من أهم التحديات التي تواجهها تدهور نسبة المشتغلين الأردنيين، حيث يقع الأردن مع الأسف في مرتبة متأخرة جداً بين دول العالم من حيث مستوى المشاركة في القوى العاملة (المشاركة المنقّحة للقوى العاملة، أي نسبة قوة العمل "مشتغلين ومتعطلين" إلى إجمالي السكان في سن العمل، حيث تبلغ نسبة الأردنيين النشطين اقتصادياً 37% فقط ممّن هم في سن العمل) ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للنساء حيث لا تزيد نسبة النساء الأردنيات النشطات اقتصادياً على (14.5%)، مما يفرض تعزيز الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة في بيئات العمل المختلفة ولا سيّما في منشآت القطاع الخاص بما في ذلك تعزيز مظلة الضمان الاجتماعي لكي تكون محفّزة لاجتذاب الأردنيين للعمل في هذه المنشآت.

وأكد الصبيحي بأن الضمان حق لكل إنسان عامل على أرض المملكة، وهو قبل كل شيء حق لكل مواطن ولأسرته، لا بل إن المؤسسة تُشجّع كل مواطن أردني للانضمام تحت مظلة الضمان حتى لو لم يكن عاملاً وذلك من خلال الاشتراك الاختياري للأردنيين، مؤكداً سعي المؤسسة لشمول كافة المواطنين بمظلة الضمان، التي توسّعت كثيراً وينضوي تحتها حالياً مليون و (296) ألف شخص، يُشكّل الأردنيون منهم (87.5%) مضيفاً أن هدف الضمان حماية كل الأجيال عبر منظومة تأمينات يوفرها ضمان اجتماعي فعّال ومستدام وشامل، وللحد من الفقر في المجتمع، لا سيّما وأن تأمين راتب التقاعد للخارجين من سوق العمل يساهم في الحفاظ على وتيرة الإنفاق للمواطن ويحول دون انزلاق الأفراد والأسر إلى ما دون خط الفقر.

# الصبيحي: دور الضمان يتعاظم في المناطق الفقيرة للحد من فقرها



أولاً، ثم فيما بين الأجيال المتعاقبة من خلال عدد من الإصلاحات أهمها ربط رواتب التقاعد بالتضخم سنوياً، وشمول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص بعد أن كانوا محرومين من الاشتراك الإلزامي بالتأمينات، والسماح لصاحب راتب التقاعد المبكر بالجمع بين جزء من راتبه المبكر (يتراوح ما بين 45% إلى 85%) مع أجره من العمل في حال عودته إلى سوق العمل، والعمل بالأحكام الخاصة بالتقاعد المبكر للعاملين في المهن الخطرة، والتوسع في الأمراض المهنية، والانحياز إلى ذوي الرواتب والأجور التي تقل عن (1500) دينار في معادلة احتساب الراتب التقاعدي، ووضع سقف للأجر الخاضع للضمان هو (3) آلاف دينار، مع ربطه بالتضخم سنوياً؛ وذلك للحد من أية رواتب تقاعدية عالية مستقبلاً بهدف تحقيق العدالة للاستفادة من منافع الضمان بتوازن.

وقال الصبيحي بأن مؤسسة الضمان طبقت تأمين التعطل عن العمل وتأمين الأمومة بهدف حماية العاملين في منشآت القطاع الخاص الذين يخرجون من جهات عملهم مؤقتاً لتمكينهم من البحث عن فرص عمل لدى منشآت أخرى، وكذلك حماية العاملات في منشآت القطاع الخاص في حال استحقاقهن إجازة الأمومة بحيث لا تنقطع أجورهن أثناء هذه الإجازة، وقد صرفت المؤسسة بدلات تعطل عن العمل خلال شهر نيسان الحالي لـ (7697) مؤمن عليه بقيمة إجمالية بلغت (2.3) مليون دينار، كما صرفت بدلات إجازة أمومة لـ (374) مؤمناً عليها خلال شهر نيسان أيضاً بقيمة بلغت (394) ألف دينار، حيث حوّلت لهم هذه المبالغ من خلال فروع بنك الإسكان في المملكة.

أكد مدير المركز الإعلامي والناطق باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن الضمان حق لكل إنسان عامل على أرض المملكة، وأن المؤسسة تحرص على شمول كل مواطن أردني بمظلتها، وقد توسّعت مظلة الضمان لتشمل حالياً (1.3) مليون مؤمن عليه فعال، يُشكّل الأردنيون (87.5%) منهم، مضيفاً أن هدف الضمان حماية كل الأجيال عبر منظومة تأمينات يوفرها ضمان اجتماعي فعّال ومستدام وشامل ومتاح للجميع.

وأضاف الصبيحي خلال عدد من اللقاءات في منطقتي قريقرة والريشة بوادي عربية، وأدارها رئيس ملتقى وادي عربية الثقافي عيد السعيديين بحضور كل من نائب رئيس بلدية قريقرة وفينان علي السعيديين ومسؤول معهد

تدريب الريشة التابع للشركة الوطنية للتشغيل والتدريب عصام الفراهي وعدد من فعاليات المجتمع المحلي، بأن الضمان الاجتماعي يُعزّز حماية الطبقة العاملة في كافة الأنشطة والمواقع اقتصادياً واجتماعياً ولا سيّما في أوقات الأزمات الاقتصادية، وتحديدًا في المناطق التي تعاني من نسب فقر متزايدة مثل مناطق وادي عربية التي تصل نسبة الفقر فيها إلى 71%، وذلك من خلال تأمين دخل ملائم للإنسان العامل يحل محل الكسب عندما ينقطع بسبب المرض أو الإصابة أو الشيخوخة أو الوفاة أو التعطل المؤقت عن العمل، وهو ما يعبر عن جوهر الضمان الاجتماعي ودوره في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر، داعياً في الوقت ذاته كافة أصحاب العمل إلى الالتزام بمسؤولياتهم الوطنية والقانونية وشمول كافة العاملين لديهم بمظلة الضمان، محدّراً من عواقب التهرب عن الشمول بالضمان، وهو ما يسمى بظاهرة التهرب التأميني التي تؤثر سلباً على الأمن الاجتماعي والاقتصادي كونها تحرم العاملين من الاستفادة من منافع الضمان، وتؤدي إلى ضياع حقوق الأفراد والأسر عند مواجهة المخاطر الاجتماعية، وانخفاض مستوى معيشة الأسرة عند انقطاع دخل معيّلها، وإلى الإخلال بمبدأ العدالة في الحقوق، وانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع، وتعرض حياة الكثيرين للفقر نتيجة خروج أشخاص من سوق العمل دون الحصول على رواتب تقاعدية أو تعرّضهم للعجز دون الحصول على رواتب الاعتلال، أو تعرّضهم للوفاة دون تمكين ذويهم من الحصول على رواتب تصون كرامتهم وتوفير لهم معيشة كريمة، مشيراً أن عدد الورثة المستحقين الذين يتقاضون أنصبة عن مؤمن عليهم أو متقاعدين متوفين زاد حالياً على (110) آلاف مستحق، فيما وصل العدد التراكمي لمتقاعدي الضمان إلى (230) ألف متقاعد، من ضمنهم (16064) متقاعدًا جديدًا خلال عام 2018.

وأوضح بأن قانون الضمان الحالي سعى إلى تحقيق الكفاية الاجتماعية للمنتفعين وتعزيز العدالة والتكافلية فيما بين الجيل الواحد

## الضمان في وضع مالي مريح ومظلتته تغطي 64% من قوة العمل



أكد مدير المركز الإعلامي والناطق الرسمي باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي أن مؤسسة الضمان الاجتماعي تسعى إلى توفير حماية ملائمة ودائمة للطبقة العاملة تراعي حقوق كافة الأجيال في إطار من التوازن في استحقاق منافع الضمان، مبيناً أن عدد المؤمن عليهم الفعّالين وصل إلى مليون و (300) ألف شخص، يمثلون (64%) من قوة العمل في المملكة (مشتغلون ومتعطّلون)، فيما غطت مظلة الضمان تراكمياً أكثر من (3.3) مليون شخص، مضيفاً أن الضمان يعتبر من أهم مصدّات الفقر في المجتمع، حيث تسهم الرواتب التقاعدية في خفض معدلات الفقر في الأردن بنسبة 7.7% فلو استثنينا الدخل التقاعدي من الدخل الجاري للأفراد لقفزت نسبة الفقر من النسبة الحالية البالغة 15.7% لتصل إلى 23.4%.

وبيّن أن تأمين التعطل عن العمل يعزز حماية المؤمن عليهم الذين يتعطّلون بشكل مؤقت عن العمل، إذ استفاد من بدلات التعطل ما يزيد على (79) ألف مؤمن عليه بمبلغ زاد على (67) مليون دينار، كما أن تأمين الأمومة بدأ يعزّز دور المرأة في سوق العمل بالقطاع الخاص حيث استفادت من بدل إجازة الأمومة (51) ألف مؤمن عليها بمبلغ إجمالي وصل إلى (55) مليون دينار.

وكشف بأن من أهم التحديات التي تواجهها تديني نسبة المشتغلين الأردنيين، حيث يقع الأردن مع الأسف في مرتبة متأخرة جداً من حيث مستوى المشاركة في القوى العاملة، حيث يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقّحة، أي نسبة قوة العمل «مشتغلين ومتعطّلين» إلى إجمالي السكان في سن العمل حوالي 39%، ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للنساء حيث يبلغ معدّل المشاركة الاقتصادية المنقّح للمرأة الأردنية (14.8%) فقط، مشيراً أن تحفيز مشاركة الأردنيين في سوق العمل يدعم المركز المالي للضمان ويسهم في ديمومة النظام التأميني.

وأوضح الصبيحي بأن من أهم مسؤوليات مؤسسة الضمان انتهاج سياسات وإجراءات تكفل الحفاظ على متانة مركزها المالي واستدامة نظامها التأميني لكي تبقى قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتنامية تجاه كل الأجيال، مؤكداً بأن قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014 الذي أصبح نافذاً في 2014/3/1 جاء متوازناً وتوافقياً بصورة كبيرة، وحقق قفزة في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية للمؤمن عليهم، كما عزّز المركز المالي للضمان، مشيراً أن الوضع المالي للضمان مريح، وأن إيرادات الضمان التأمينية التراكمية منذ بداية عمل المؤسسة في 1980/1/1 وحتى نهاية عام 2018 بلغت (15) ملياراً و (804) ملايين دينار، فيما بلغت نفقات الضمان التأمينية التراكمية عن ذات الفترة (8) مليارات و (943) مليون دينار، حيث تحقق فائض تأميني تراكمي بقيمة (6) مليارات و (190) مليون دينار وهو الفارق ما بين نفقاتها التأمينية المختلفة من رواتب تقاعدية ونفقات إصابات عمل وغيرها وإيراداتها التأمينية من الاشتراكات وتوابعها.

وأضاف الصبيحي، خلال محاضرة في جرش بعنوان (الضمان الاجتماعي.. حماية واستدامة) نظّمها منتدى جبل العتمات في جرش برعاية محافظ جرش مأمون اللوزي ورئيس مجلس المحافظة محمود العفيف، وأدارها رئيس المنتدى المهندس خلدون العتمة، إن مؤسسة الضمان دخلت مرحلة التغطية الشاملة للمشتغلين بأجور في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أصحاب العمل العاملين في منشآتهم، مؤكداً انعكاساتها الإيجابية على العاملين، لا سيما العاملين في قطاعات العمل الصغيرة الذين كانوا محرومين من الضمان في مراحل سابقة، بهدف تأمينهم وأسرهم بالرواتب التقاعدية عندما يكملون مدد الاشتراك المطلوبة، أو عندما يتعرضون لمخاطر العجز والمرض والوفاة وحوادث العمل.

وأوضح بأن من أبرز مزايا قانون الضمان هو ربط راتب التقاعد بالتضخم سنوياً للحفاظ على القوة الشرائية للراتب، وشمول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، والسماح لصاحب راتب التقاعد المبكر بالجمع بين جزء من راتبه المبكر (يتراوح ما بين 45% إلى 85%) مع أجره من العمل في حال عودته إلى سوق العمل، وتعزيز شروط السلامة والصحة المهنية، وتصنيف المهن الخطرة، ووضع سقف للأجر الخاضع للضمان هو (3) آلاف دينار، مع ربطه بالتضخم سنوياً؛ وذلك لمنع أي رواتب تقاعدية باهظة مستقبلاً، ولتحقيق مزيد من العدالة والكفاية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتقاعد المبكر، أوضح الصبيحي بأن المؤسسة تتأذى من التقاعد المبكر وتُحدّر من الأقبال المتزايد عليه، إذ تفقد اشتراكات في وقت مبكرة ولسنوات تصل إلى خمس عشرة سنة وتتحمل أعباء تقاعدية لفترات أطول، إضافة للأثر السلبي على المتقاعد نفسه أولاً وعلى أسرته كونه سيحصل على راتب مخفّض، وعلى الاقتصاد من خلال خروج كفاءات وخبرات من سوق العمل في وقت مبكر، مشيراً إلى وصول عدد متقاعدي المبكر إلى (111) ألف متقاعد يشكّلون (48%) من إجمالي متقاعدي الضمان البالغ عددهم (230) ألف متقاعد حتى تاريخه.



## هل تعلم؟؟

آلية تقديم طلب الحصول على بدل إجازة الأمومة من مؤسسة الضمان الاجتماعي:

- 1- تسجيل المولود الجديد في دائرة الأحوال المدنية والجوازات.
- 2- مراجعة أحد أقاربها او ضابط ارتباط المنشأة التي تعمل فيها لأقرب فرع من فروع المؤسسة وتقديم المعاملة بتزويدهم بالرقم الوطني للوالدة والمولود ورقم هاتفها.
- 3- خلال أيام وبعد تحقق المؤسسة بأنها مستحقة لبدل إجازة الأمومة ترسل لها رسالة SMS تتضمن رقم الصرف والمبلغ الذي تستحقه كبدل إجازة أمومة.
- 4- بعد ذلك تستطيع المؤمن عليها مراجعة أقرب فرع من فروع بنك الإسكان لمكان سكنها (باستثناء فروع المولات والأسواق التجارية) ومن خلال هويتها الشخصية ورقم الصرف الذي وصلها برسالة على هاتفها يصرف لها بدل إجازة الأمومة. ملاحظات هامة:
- 1- يطلب من المؤمن عليها غير الأردنية تزويد المؤسسة بجواز السفر وشهادة ميلاد الطفل، وهذه الوثائق مطلوبة أيضاً من المؤمن عليها الأردنية في حال كانت ولادتها خارج المملكة.
- 2- يطلب تزويد المؤسسة بالتقرير الطبي الخاص بتوقع الولادة في حال كان بدء إجازة الأمومة للمؤمن عليها قبل تاريخ الولادة.

## محاضرة بعنوان «تعديلات قانون الضمان الاجتماعي» في جامعة الإسراء



قال مدير المركز الإعلامي والناطق باسم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي موسى الصبيحي بأن قانون الضمان الاجتماعي جاء لحماية المشتغلين في أي موقع وفي أي قطاع اقتصادي في الدولة ويتعامل معهم بصرف النظر عن طبيعة تعاقدهم مع جهات عملهم، مشيراً بأن كل مَنْ يعمل بأجر وتحت إشراف صاحب عمل يجب شموله بالضمان كحق قانوني وإنساني واجتماعي، ولا يخير العامل في هذه الحالة بين أن يشترك بالضمان أم لا، كما تقع مسؤولية شموله على صاحب العمل الذي يعمل لديه.

وأضاف بأن الحق في الضمان ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما ورد في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الحق في عدم الحرمان من تغطية الضمان الاجتماعي لما لهذه التغطية من دور كبير في حماية الإنسان العامل وأفراد أسرته عندما يتعرض للخطر الاجتماعي الذي يُعرفه علماء الاجتماع بأنه ( كل خطر يؤثر في المركز الاقتصادي للفرد من خلال إنقاص دخله أو وقفه لتوافر أسباب فسيولوجية مثل الوفاة والمرض والعجز والشيخوخة، أو لأسباب ذات صلة بالواقع الاقتصادي مثل البطالة والفقر وغلاء المعيشة..) مؤكداً أن هذا النظام يعمل في إطار تكافلي ويجب أن يراعي أقصى درجات العدالة الاجتماعية والحماية في مواجهة الأخطار الاجتماعية.

وبين أن من التشوّهات التي كانت قائمة عبر الكثير من قوانين الضمان السابقة التفاوت الهائل في الأجور التي كان يجب شمول أصحابها عليها كمؤمن عليهم في الضمان مما نتج عنه حصول البعض على رواتب تقاعدية باهظة جداً يزيد بعضها على (10) آلاف دينار، وهو ما دفع إلى وضع سقف للأجر "الراتب" الخاضع

لاقتطاعات الضمان في قانون الضمان الأخير لمعالجة هذا التشوّه، حيث نص القانون على تحديد هذا السقف ب (3000) دينار مع ربطه بالتضخم سنوياً، ويكفي أن ندلل على مدى خطورة هذا الخلل الذي كان قائماً، ومدى خرقه لمبدأ تكافلية نظم الضمان الاجتماعي بالمثل التالي: متقاعد يتقاضى راتباً تقاعدياً من الضمان قيمته (14) ألف دينار، وتمويل هذا الراتب يتطلب كامل قيمة الاشتراكات المدفوعة عن (300) مشترك من ذوي الحد الأدنى للراتب الخاضع للاقتطاع، إذ كلما زاد عدد المشتركين الممولين لمتقاعد واحد كلما أضر ذلك على خلل في النظام التأميني القائم على مبدأ التكافلية، لذلك جاء القانون الأخير محدداً سقف الراتب الخاضع للاقتطاع، كإجراء وقائي لا بد منه للحفاظ أولاً على مبدأ تكافلية نظام الضمان، ولتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية بين كافة المنتفعين، ثم للحفاظ على مبدأ الاستدامة للنظام التأميني.

## جانب من مبادرة التواصل مع السيدات الأردنيات المقيمات داخل وخارج المملكة عبر مجموعات التواصل الاجتماعي «فيس بوك»



## Social Security Investment Fund's assets grow by %2.7 in 1st quarter

The assets of the Social Security Investment Fund (SSIF) grew to JD10.47 billion by the end of the first quarter of 2019, compared with JD10.19 at the beginning of the year, marking a 2.7 per cent increase, SSIF CEO Kholoud Saqqaf announced on Sunday.

In an SSIF statement carried by the Jordan News Agency, Petra, Saqqaf said that the fund achieved an income of JD166 million in the first three months of 2019, compared with JD130 million in the same period of 2018, constituting a rise of 28 per cent.

“Despite the unstable performance of the Amman Stock Exchange since the beginning of the year, the strategic distribution of the share portfolio, which is composed of long-term investments in big national companies of vital sectors, contributed to achieving the highest cash dividends since the fund’s establishment,” she noted.

The CEO expected that dividends would exceed JD110 million.

The SSIF invests in companies that enjoy solid financial centres and achieve good growth rates, the most important of which are banks, transformative industries and services, which managed to achieve good results, Saqqaf pointed out.

She noted that within the fund’s 2021-2019 strategy, the SSIF is currently considering joining several projects through the leasing mechanism in the health and education sectors.

The fund’s revenues from various investments in 2018 grew by 22 per cent to reach JD439 million, compared with JD360 million in 2017, Saqqaf said in previous remarks at the beginning of the year.

The CEO added that the banking sector is a main driver of the national economy, which is characterised by high efficiency levels, which reflected on SSIF’s keenness to invest in 12 Islamic and commercial banks with possession rates of 2 to 21 per cent.

She noted that the SSIF is the biggest investment fund in the Kingdom and owns long-term investments in several vital sectors of the economy, including tourism, mining, ICT, banks, conventional and renewable energy sectors.

# SSC receives over 4,000 subscription applications during first quarter

The Social Security Corporation (SSC) received 4,069 optional subscription applications from Jordanians both inside and outside the Kingdom during the first quarter of this year, compared with 2,719 during the same period last year.

According to an SSC statement released on Saturday, the applications were submitted from Jordanians residing in around 40 countries worldwide, the Jordan News Agency, Petra, reported.

A total of 38,000 optional subscribers have benefited from pensions, constituting 16.5 per cent of the SSC's total number of pensioners, SSC Media Director Musa Sbeihi said, noting that 1,321 applications for subscription suspensions were received during the first quarter. The SSC also received 3,753 applications for salary amendments.

Sbeihi urged Jordanians not registered with the SSC to benefit from the optional subscription so they will be guaranteed a pension upon their retirement, highlighting that they would also be covered for disabilities and death.

Eligible subscribers for optional social security insurance must be Jordanian, between 55-16 years of age (for those subscribing for the first time) and not be officially registered as a worker, Petra added.

Optional subscribers have to pay 17.5 per cent of their monthly salary within 15 days following their payment due date and e-payment services are now available via "eFAWATEER.com".

Optional subscriptions are only available through SSC's website ([www.SSC.gov.jo](http://www.SSC.gov.jo)) and via the SSC's smart phone application.

# SSC pays over JD1b to 230,000 retirees in 2018

The Social Security Corporation (SSC) paid over JD1 billion in pensions to 230,000 retiring subscribers in 2018.

The SSC paid a total of JD1.019 billion in pensions last year, in addition to JD90 million in insurance payouts, SSC Spokesperson Mousa Sbeihi said.

"Despite the hike in expenditures and SSC programme payouts, the SSC is in a comfortable financial situation," Sbeihi was quoted as saying in a statement carried by the Jordan News Agency, Petra. He added that the SSC's insurance revenues exceeded JD1.74 billion in 2018, registering an increase of approximately 11 per cent from 2017.

The overall value of pension and insurance spending reached JD1.110 billion in 2018, compared with JD966 million the year before, the statement added.

Sbeihi said that the total number of active subscribers reached 1,296,000, which accounts for 64 per cent of the workforce in Jordan.



# شكر وتقدير

تقدم عطوفة المدير العام الدكتور حازم رحاحلة بالشكر والتقدير من مدير وموظفي إدارة المركز الإعلامي واللجان الإعلامية في فروع ومكاتب المؤسسة على جهودهم المتميزة التي بذلوها في الحملة الإعلامية المتعلقة بتشجيع أصحاب المطاعم والحلويات والعاملين لديهم بالشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

تقدم الزميل علي الصمادي مدير إدارة الشؤون المالية بالشكر والتقدير من الزميل اسكندر السوري على جهوده المتميزة واختياره كموظف متميز عن الربع الرابع لعام ٢٠١٨.

قام مدير إدارة فرع ضمان الزرقاء الزميل سيد سامي الرواد بتكريم الزميل غسان غندورة من مديرية الخدمات الإدارية كموظف متميز لشهر آذار؛ وذلك تقديراً لجهوده الكبيرة في العمل والتزامه بمدونة السلوك الوظيفي في العمل وحسن تعامله مع متلقي الخدمة.

قام الزميل صالح السعدي مدير إدارة التقاعد بحضور مدراء المديریات بتكريم نخبة من موظفيها المتميزين في أدائهم لعام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ وعلى جهودهم المتميزة في خدمة المؤسسة حيث قام تقديم درع الموظف المتميز للزملاء:  
الزميل/ أحمد الحراسيس من قسم سلف المتقاعدين  
الزميل/ طارق باكير من من إدارة الرقابة الداخلية  
الزميلة/ دها الظاهر قسم رواتب الشيخوخة الوجوبي  
الزميلة/ إيناس السرطاوي قسم احتساب الرواتب التقاعدية

قام الزميل احمد خالد البدارين مدير إدارة فرع ضمان الحسين وبحضور مدراء المديریات بتكريم كل من:  
الزميل معاذ عواد والزميل عبدالله عمر لحصولهما على لقب الموظف المتميز عن الربع الاول لعام ٢٠١٩ .  
**كما نرفع اسمى آيات التهئة والتبريك للزميل احمد البدارين بمناسبة تعيينه مديراً لإدارة الموارد البشرية متمنين له مزيداً من التقدم والنجاح.**

تقدم الزميل علي الصمادي مدير إدارة الشؤون المالية بالشكر والتقدير من الزميلة سناء الخليل على جهودها المتميزة واختيارها كموظفة متميزة عن الربع الرابع لعام ٢٠١٨.

إخراج  
حمزة الصمادي  
ترجمة  
د.حمزة مشاقبة  
تصوير  
رائدة طوالة

إعداد وتصميم  
أنس أبو اشتية  
معلومة تأمينية  
ماجد وشاح  
علاقات عامة  
معتز الكسواني

مدير التحرير  
مدير مديرية الإعلام والاتصال  
خلود غنيمات

رئيس التحرير المسؤول  
مدير المركز الإعلامي  
موسى الصبيحي